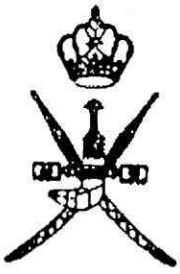

مرسوم سلطانى رقم (١٥ / ٩٦)

بالتصديق على اتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة

للاستثمارات بين حكومة سلطنة عمان وحكومة مملكة السويد

نحن قابوس بن سعيد سلطان عمان

بعد الاطلاع على المرسوم السلطانى رقم (٧٥/٢٦) بإصدار قانون تنظيم الجهاز الإدارى للدولة وتعديلاته ٠

وعلى اتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بين حكومة سلطنة عمان وحكومة مملكة السويد التى تم التوقيع عليها فى مسقط بتاريخ ١٩٩٥/٧/١٣م ٠

وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة ٠

رسمنا بما هو آت

مادة (١) : التصديق على اتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بين حكومة سلطنة عمان وحكومة مملكة السويد التى تم التوقيع

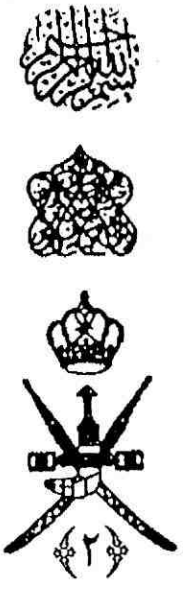

مادة (٢) : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية ، ويعمل بـه اعتبـــارا مـــن تاريخ صدوره .

صـــدر فى : ١٥ من رمضـــان سنة ١٤١٦هـ

الموافـــق : ٥ من فبرايـــر سنة ١٩٩٦م

سلطان عمان

بسم الله الرحمن الرحيم

GOVERNMENT
OF
THE SULTANATE OF OMAN

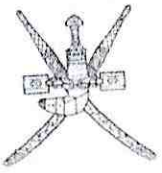

حكومة
سلطنة عمان

إتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات

بين

حكومة سلطنة عُمان وحكومة مملكة السويد

ان حكومة سلطنة عُمان وحكومة مملكة السويد (ويشار اليهما فيما يلي بالطرفين المتعاقدين) رغبة منهما في تكثيف التعاون الاقتصادي بينهما بما يخدم مصلحتهما المشتركة وتهيئة الظروف العادلة والمنصفة للاستثمارات التي يقوم بها المستثمرون من أحد الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر ، واعترافًا منهما بأن تشجيع وحماية تلك الاستثمارات سيعمل على توسيع نطاق العلاقات الإقتصادية بين الطرفين المتعاقدين وتشجيع مبادرات الإستثمار .

فقد إتفقتا على ما يلي :-

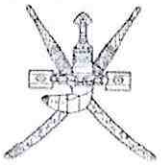

المادة الأولى

تعريفات

لإغراض هذه الإتفاقية :-

١ - تتضمن كلمة (إستثمار) أي نوع من الأصول المستثمرة بواسطة أي مستثمر من أحد الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر بشرط أن يتم هذا الإستثمار طبقًا لقوانين ولوائح الطرف المتعاقد الاخر ، وأن يشمل على سبيل المثال وليس الحصر :-

أ) الملكية المنقولة والغير منقولة وأية حقوق عينية مثل الرهن والإمتياز والإختصاص ، حقوق الإنتفاع وغيرها من الحقوق المماثلة .

ب) الأسهم وأنواع المصالح الأخرى في الشركات .

ج) حق ملكية الأموال النقدية أو أي التزام أخر له قيمة مالية .

د) حقوق الملكية الفكرية ، العمليات الفنية ، الأسماء التجارية ، المعرفة بالإضافة الى الشهرة والحقوق المماثلة الأخرى.

هـ) الإمتيازات التجارية الممنوحة بمقتضى قانون أو قرارات إدارية أو عقود بما فيها إمتيازات التنقيب عن الموارد الطبيعية وإستخراجها وإستغلالها .

ولا يؤثر الشكل الذي تستثمر بموجبه الأصول على وضع هذه الأصول كإستثمارات .

٢ - تعامل معاملة الإستثمار السلع التي يضعها المؤجر- بمقتضى عقد إيجار من مواطني أحد الطرفين المتعاقدين أو من الأشخاص المعنويين الذين يوجد مركزهم في إقليم هذا الطرف - تحت تصرف المستأجر في إقليم الطرف المتعاقد الأخر .

٣ - يقصد بتعبير مستثمر :-

أ) أي شخص طبيعي من مواطني أحد الطرفين المتعاقدين طبقًا للقوانين المعمول بها لديه .

ب) أي شخص معنوي يكون مركزه في إقليم أي من الطرفين المتعاقدين أو في أية دولة أخرى يكون فيها لأي مستثمر من أي من الطرفين المتعاقدين مصلحة غالبة .

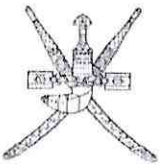

٤ - يقصد بتعبير " عائدات " المبالغ المتحصلة عن طريق الإستثمار وهي تشمل على سبيل المثال وليس الحصر الأرباح والمكاسب الرأسمالية والفوائد وأنصبة الأرباح والإتاوات والأتعاب الأخرى.

٥ - يقصد بتعبير " إقليم " إقليم كل من الطرفين المتعاقدين بجانب المنطقة الإقتصادية الخالصة وأعماق البحار والطبقات الأرضية الواقعة تحتها والتي يمارس فيها الطرف المتعاقد حقوق السيادة أو الولاية طبقاً للقانون الدولي .

المادة الثانية

تشجيع وحماية الاستثمارات :

١ - يعمل كل طرف متعاقد ، وفي إطار سياسته العامة في مجال الإستثمار الأجنبي ، على تشجيع الإستثمارات التي يقوم بها في إقليمه مستثمرون من الطرف المتعاقد الآخر وأن يسمح بهذه الإستثمارات طبقًا للتشريعات المعمول بها لديه .

٢ - يضمن كل طرف متعاقد وبناءً على قوانينه ولوائحه ان الإستثمارات التي تقام في إقليمه تتمتع بالحماية الكاملة التي تمنحها هذه الإتفاقية .

٣ - يعمل كل طرف متعاقد في كل وقت على أن يوفر المعاملة العادلة والمنصفة للإستثمارات التي يقوم بها مستثمرون من الطرف المتعاقد الآخر وأن لا يحول دون إدارة وصيانة وإستخدام هذه الإستثمارات والإنتفاع بها أو التصرف فيها بدون أسباب معقولة مثل فرض قيود على شراء المواد الخام ، الأجزاء والوحدات ، المواد المساعدة ، الطاقة والوقود بالإضافة إلى وسائل الإنتاج والتشغيل بكافة أنواعها . ويكون للمستثمر في سبيل الحصول على المواد والخدمات المشار اليها الحق في إختيار الموردين على أساس أفضل الشروط المتاحة للتعاقد وفي بيع منتجاته داخل الدولة أو في الخارج مع مراعاة أحكام القوانين واللوائح والنظم المعمول بها في هذا الشأن .

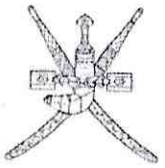

٤ - يكون للمستثمر فيما يتعلق بنقل السلع أو الموظفين المرتبطين بأحد الإستثمارات الحق في حرية إختيار الناقل .وفي الحالات التي يشترط فيها الحصول على ترخيص فإنه يتم منحه وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها في هذا الشأن .

٥ - مع عدم الإخلال بالقوانين واللوائح المتعلقة بدخول وإقامة الأجانب ، يكون للأفراد العاملين لدى المستثمر من أحد الطرفين المتعاقدين بالإضافة إلى أفراد عائلاتهم الحق في الدخول والإقامة ومغادرة أقليم الطرف المتعاقد الآخر بغرض مزاولة الأنشطة المتعلقة بالإستثمارات المقامة في إقليم الطرف المتعاقد الآخر .

المادة الثالثة

الأحكام الخاصة بالدولة الاكثر رعاية :

١) يمنح كل من الطرفين المتعاقدين في اقليمه استثمارات وعائدات المستثمرين من الطرف المتعاقد الاخر المعاملة التي لا تقل افضلية عن تلك التي يمنحها لاستثمارات وعائدات المستثمرين من اية دولة ثالثة .

٢) يمنح كل من الطرفين المتعاقدين في اقليمه للمستثمرين من الطرف المتعاقد الاخر المعاملة التي لا تقل افضلية عن تلك التي يمنحها للمستثمرين من اية دولة ثالثة وذلك فيما يتعلق بادارة وصيانة واستعمال واستغلال والتصرف في استثماراتهم بجانب الانشطة التي ترتبط بالاستثمارات .

٣) لا تطبق المعاملة المذكورة أعلاه بالنسبة لاي ميزة تمنح للمستثمرين من دولة ثالثة بواسطة اي من الطرفين المتعاقدين وذلك من واقع انضمام ذلك الطرف المتعاقد لعضوية اتحاد جمركي ، سوق مشتركة ، منطقة تجارة حرة ، اتفاقيات إقتصادية إقليمية ، اتفاقيات اقتصادية دولية متعددة الاطراف أو بموجب إتفاقية مبرمة بين أي من الطرفين المتعاقدين ودولة ثالثة في مجال تجنب الازدواج الضريبي أو تسهيل تجارة الحدود .

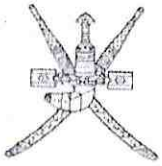

المادة الرابعة

نزع الملكية :

١ - لا تخضع إستثمارات المستثمرين من أى الطرفين المتعاقدين للتأميم أو المصادرة أو أى إجراءات مماثلة لها نفس أثر التأميم أو المصادرة (ويشار إليها فيما يلي بنزع الملكية) وذلك في إقليم الطرف الآخر إلا إذا تم ذلك للمصلحة العامة. ويتم نزع الملكية بموجب القانون وعلى أساس غير تمييزي على أن يكون ذلك مصحوباً بأحكام محددة للسداد الفورى للتعويض الكافي والفعال . على أن يعادل هذا التعويض القيمة السوقية للاستثمارات التى تم نزع ملكيتها مباشرة قبل نزع الملكية أو قبل أن يصبح نزع الملكية معروفاً لدى الجمهور . وأن تتضمن الفائدة إعتباراً من تاريخ نزع الملكية . يجب أن يكون التعويض قابلاً للتحصيل الفورى والتحويل بدون تأخير وبعملة قابلة للتحويل .

٢ - تطبق أحكام الفقرة (١) من هذه المادة عندما يقوم أحد الطرفين المتعاقدين بنزع ملكية أصول شركة منشأة أو مؤسسة بموجب القانون الساري في أى جزء من أقليمه والتى يملك فيها المستثمرون من الطرف المتعاقد الآخر أسهماً .

٣ - في حالة تعرض المستثمرون من أي طرف متعاقد لخسائر في إستثماراتهم في إقليم الطرف المتعاقد الآخر نتيجة الحرب أو أي نزاع مسلح آخر أو في حالة الطوارئ القومية أو التمرد أو العصيان أو الشغب ، يمنح هؤلاء المستثمرين المعاملة التي لاتقل أفضلية عن المعاملة التي تمنح لمستثمريه أو لمستثمرين من أي دولة ثالثة وذلك فيما يتعلق بالإسترداد أو التعويض أو أية تسوية أخرى.
على أن يكون تحصيل الأموال الناتجة عن ذلك بعملة قابلة للتحويل الحر بدون تأخير لا مبرر له .

المادة الخامسة

التحويلات :

١ - يسمح كل طرف متعاقد بتحويل مايلي بعملات قابلة للتحويل الحر :-
أ - العائدات .
ب - الإيرادات من التصفية الكلية أو الجزئية لأي إستثمار يقوم به أي مستثمر من الطرف المتعاقد الآخر .

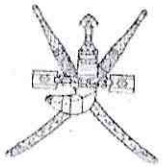

ج -الأموال المخصصة لسداد القروض والمرتبطة بأي إستثمار.
د -استحقاقات الأفراد ، من غير مواطني الطرف المتعاقد ، والذين يسمح لهم بالعمل فيما يتعلق بأي إستثمار في إقليمه بالإضافة إلى المبالغ الأخرى المخصصة لتغطية النفقات المتعلقة بإدارة الإستثمار .

٢ - يلتزم الطرفان المتعاقدان بمنح التحويلات المشار اليها في الفقرة (١) من هذه المادة ، المعاملة التي لاتقل أفضليةً عن المعاملة التي تمنح لهذه التحويلات الناشئة من الإستثمارات التي يقوم بها مستثمرون من أية دولة ثالثة .

٣ - يسمح بالتحويل دون أي تأخير وذلك خلال فترة زمنية لا تتجاوز شهراً واحداً في كل حالة ، من تاريخ تقديم طلب التحويل .

٤ - يتم أي تحويل مشار اليه في هذه الإتفاقية بسعر الصرف الرسمي السائد في يوم التحويل .

المادة السادسة

الحلول :

إذا قام أحد الطرفين المتعاقدين أو أي من أجهزته المختارة بالسداد إلى أي من مستثمريه بموجب ضمان قام بمنحه فيما يتعلق بأي إستثمار في إقليم الطرف المتعاقد الآخر ، فإن على الطرف المتعاقد الأخير أن يقر - وبدون أي إخلال بحقوق الطرف المتعاقد طبقًا للمادة السابعة - بتحويل أي حقوق لهذا المستثمر إلى الطرف المتعاقد الأول أو أي من أجهزته المختارة ، وأن يقر بحلول الطرف المتعاقد الأول أو أي من أجهزته المختارة بالنسبة لهذه الحقوق .

المادة السابعة

تسوية المنازعات بين الطرفين المتعاقدين :

١) أى نزاع ينشأ بين الطرفين المتعاقدين بشأن تفسير وتطبيق هذه الإتفاقية تتم تسويته، ما أمكن ، بطريقة ودية .

٢) إذا لم يمكن تسوية النزاع خلال ستة أشهر ، يحال إلى هيئة تحكيم خاصة بناء على طلب أى من الطرفين المتعاقدين .

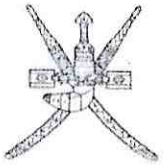

٣) تضم هيئة التحكيم ثلاثة محكمين . وعلى كل من الطرفين المتعاقدين تعيين محكم واحد وذلك خلال شهرين من تاريخ إستلام أى من الطرفين المتعاقدين لإخطار كتابي بطلب التحكيم من الطرف المتعاقد الآخر . على أن يقوم هذان المحكمان خلال شهرين آخرين بإختيار محكم ثالث يكون من رعايا دولة ثالثة تربطها علاقات دبلوماسية بكلا الطرفين المتعاقدين . ويتم تعيين هذا المحكم الثالث من قبل الطرفين المتعاقدين كرئيس لهيئة التحكيم .

٤) إذا لم يتم تشكيل هيئة التحكيم خلال أربعة أشهر من تاريخ إستلام الإخطار الكتابي للتحكيم يجوز أن يقوم أى من الطرفين المتعاقدين ، وفي غياب أية إتفاقية أخرى ، بدعوة رئيس محكمة العدل الدولية لتعيين المحكمين اللذين لم يتم تعيينهما بعد . وإذا كان رئيس محكمة العدل الدولية من رعايا أى من الطرفين المتعاقدين أو وجد ما يمنعه من مباشرة هذه المهمة تتم دعوة عضو محكمة العدل الدولية الذي يليه في الأقدمية على ان لا يكون من رعايا أى من الطرفين المتعاقدين لإجراء التعيينات اللازمة .

٥) على هيئة التحكيم أن تحدد الإجراءات الخاصة بها وأن تتوصل إلى قرارها طبقا لاحكام هذه الإتفاقية ومبادئ القانون الدولي والإتفاقيات الدولية الأخرى ذات الصلة والمعترف بها من قبل الطرفين المتعاقدين .

٦) تتوصل هيئة التحكيم إلى قرارها عن طريق أغلبية الأصوات ويكون هذا القرار نهائياً وملزماً، على أن يتحمل كل من الطرفين المتعاقدين مصاريف المحكم الخاص به بجانب المصاريف الإستشارية الخاصة بدعوى التحكيم و يتم دفع المصاريف المتعلقة بالرئيس والمصاريف الأخرى مناصفةً بين الطرفين المتعاقدين إلا إذا قررت هيئة التحكيم غير ذلك .

المادة الثامنة

تسوية منازعات الإستثمار :

١ - أى نزاع بشأن الإستثمار ينشأ بين أحد الطرفين المتعاقدين والمستثمر من الطرف المتعاقد الآخر تتم تسويته ودياً ما أمكن .

٢ - يقبل كل من الطرفين المتعاقدين على أن يحال أي نزاع لا يمكن تسويته ودياً خلال ستة أشهر بعد التاريخ الذي يتم فيه إثارة النزاع بواسطة أي طرف إلى المركز

الدولي لتسوية منازعات الإستثمارات عن طريق المصالحة والتحكيم والمنشأ بموجب إتفاقية واشنطن الموقعة بتاريخ ١٨ مارس ١٩٦٥م بشأن منازعات الإستثمار بين الدول والمواطنين من أية دولة أخرى . وإذا كان لطرفي النزاع أراء مختلفة ، و كانت المصالحة أو التحكيم هو الأسلوب الأنسب للتسوية يكون للمستثمر حق الإختيار .

٣ - لأغراض هذه المادة فإن أي شخص قانوني يكون منشأ طبقاً لتشريعات أحد الطرفين المتعاقدين وتكون غالبية الأسهم فيه قبل نشوء النزاع مملوكة بواسطة مستثمرين من الطرف المتعاقد الآخر ، يجب أن يعامل طبقاً لأحكام المادة ٢٥ (٢) (ب) من إتفاقية واشنطن المذكورة بإعتباره شخصاً قانونياً من الطرف المتعاقد الآخر.

المادة التاسعة

تطبيق الأحكام الأخرى :

لا تحد أحكام هذه الإتفاقية ، بأي شكل ، من الحقوق أو المزايا التي يتمتع بها أي مستثمر من أحد الطرفين المتعاقدين بموجب قانون محلي أو دولي معمول به في إقليم الطرف المتعاقد الآخر .

المادة العاشرة

نطاق التطبيق :

تطبق هذه الإتفاقية على كافة الإستثمارات ، سواء تمت قبل أو بعد تاريخ العمل بها ولكن لا تطبق على أي نزاع بشأن الأستثمار ينشأ قبل العمل بها أو أي مطالبة بشأن الإستثمار يكون قد تم تسويتها قبل العمل بالإتفاقية .

المادة الحادية عشر

بدء العمل بالاتفاقية ومدتها وإنهائها :

١ - يخطر الطرفان المتعاقدان كل منهما الآخر عندما يتم استيفاء المتطلبات الدستورية والقانونية المطلوبة لبدءالعمل بهذه الإتفاقية ويعمل بهذه الإتفاقية بعد ٣٠ يوماً من تاريخ استلام آخر أخطار .

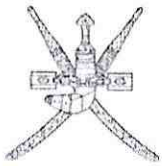

٢ - تظل هذه الإتفاقية سارية المفعول لمدة عشر سنوات وتستمر نافذة بعد ذلك لفترة أو فترات مماثلة إذا لم يقم أحد الطرفين المتعاقدين قبل إنقضاء فترة ١٢ شهراً بإخطار الطرف المتعاقد الاخر كتابة بقراره لإنهاء هذه الإتفاقية .

٣ - فيما يتعلق بالإستثمارات التي تمت قبل التاريخ الذي يصبح فيه الإخطار بإنهاء هذه الإتفاقية نافذاً ، فإن المواد من (١) إلى (١٠) تظل سارية المفعول لمدة قدرها عشرين سنة إعتباراً من ذلك التاريخ .

إثباتاً لما تقدم فإن الموقعين أدناه والمفوضين لهذا الغرض ، قاما بالتوقيع على هذه الإتفاقية .

حررت في مسقط بتاريخ ١٣/٧/١٩٩٥م من نسختين أصليتين باللغات العربية والسويدية والإنجليزية ، ولكافة النصوص نفس الحجية القانونية . وفي حالة وجود أي خلاف بشأن تفسير أحكام هذه الإتفاقية يعتد بالنص الإنجليزي .

عن حكومة سلطنة عُمان

عن حكومة مملكة السويد

بسم الله الرحمن الرحيم

GOVERNMENT
OF
THE SULTANATE OF OMAN

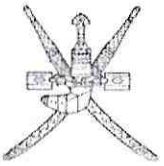

حكومة
سلطنة عمان

AGREEMENT BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE SULTANATE OF OMAN AND THE GOVERNMENT OF THE KINGDOM OF SWEDEN ON THE PROMOTION AND RECIPROCAL PROTECTION OF INVESTMENTS

The Government of the the Kingdom of Sweden and the Government of the Sultanate of Oman (hereinafter referred to as the Contracting Parties),

Desiring to intensify economic cooperation to the mutual benefit of both countries and to create fair and equitable conditions for investments by investors of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party,

Recognising that the promotion and protection of such investments favour the expansion of economic relations between the two Contracting Parties and stimulate investment initiatives,

have agreed as follows:

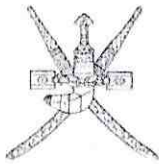

ARTICLE 1

Definitions

For the purpose of this Agreement:

1] The term "investment" shall comprise every kind of asset, invested by an investor of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party, provided that the investment has been made in accordance with the laws and regulations of the other Contracting Party, and shall include in particular, though not exclusively:

a) movable and immovable property as well as any other property rights, such as mortgage, lien, pledge, usufruct and similar rights;

b) shares and other kinds of interest in companies;

c) title to money or any perfomance having a financial value;

d) intellectual property rights,technical processes, trade names, know-how, good will and other similar rights; and

e) business concessions conferred by law, administrative decisions or contracts, including concessions to search for, cultivate, extract or exploit natural resources.

A change in the form in which assets are invested does not affect their character as investment.

2] Goods that under a leasing agreement are placed at the disposal of a lessee in the territory of one Contracting Party by a lessor being a national of the other Contracting Party or a legal person having its seat in the territory of that Contracting Party, shall be treated as an investment.

3] The term "investor" shall mean:

a) any natural person who is a national of a Contracting Party in accordance with its laws; and

b) any legal person having its seat in the territory of either Contracting Party, or in a third country with a predominant interest of an investor of either Contracting Party.

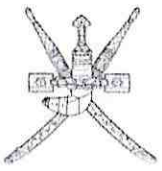

4] The term " returns" shall mean the amounts yielded by an investment and particular, though not exclusively, capital gains, profit, interest, dividends, royalties and other fees .

5] The term "territory" shall mean the territory of each Contracting Party as well as the exclusive economic zone , the seabed and subsoil, over which the Contracting Party exercises, in accordance with international law, sovereign rights or jurisdiction .

ARTICLE 2

PROMOTION AND PROTECTION OF INVESTMENTS

1] Each Contracting Party shall, subject to its general policy in the field of foreign investment, promote in its territory investments by investors of the other Contracting Party and shall admit such investments in accordance with its legislation.

2] Each Contracting Party shall ensure, subject to its laws and regulations, that the investment made in its territory, shall enjoy full protection of this Agreement.

3] Each Contracting Party shall at all times provide fair and equitable treatment of the investments by investors of the other Contracting Party and shall not impair the management, maintenance, use, enjoyment or disposal thereof by unreasonable measures, such as e.g. restrictions of purchase of raw materials, components and units, auxiliary materials, energy and fuel as well as means of production and operation of all kinds. In connection with the procurement of such materials and services as mentioned above, the investor shall have the right to freely select the supplier on the most favourable terms available. To obtain the material and services referred to, the investor shall also have the right to freely select the suppliers based on the best contracting terms and to freely sell products within the country and abroad, in accordance with the laws, regulations and rules applicable in this regard.

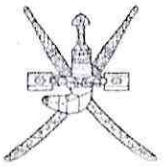

4] In connection with the transport of goods or of personnel associated with an investment, the investor shall have the right to freely select the carrier. In cases where permission is required for such transport, this shall be granted in accordance with the applicable laws and regulations in this regard..

5] Without prejudice to the laws and regulations relating to the entry and stay of aliens, individuals working for an investor of one Contracting Party, as well as members of their household, shall be permitted to enter into, remain on and leave the territory of the other Contracting Party for the purpose of carrying out activities associated with investments in the territory of the latter Contracting Party.

ARTICLE 3

Most Favoured Nation Provisions

1] Each Contracting Party shall in its territory accord investments and returns of investors of the other Contracting Party treatment not less favourable than that which it accords to investments and returns of investors of any third state.

2] Each Contracting Party shall in its territory accord to investors of the other Contracting Party, as regards management, maintenance, use, enjoyment or disposal of their investments as well as other activities connected with investments, treatment not less favourable than that which it accords to investors of any third state.

3] The treatment mentioned above shall not apply to any advantage accorded to investors of a third state by either Contracting Party based on the membership of that Contracting Party in a customs union, common market, free trade zone, regional economic agreement, multilateral international economic agreement or an agreement on avoidance of double taxation, or for facilitation of frontier trade.

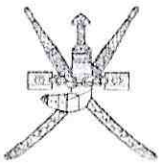

ARTICLE 4

Expropriation

1] Investments of investors of either Contracting Party shall not be nationalised, expropriated or subjected to measures having effect equivalent to nationalisation or expropriation (hereinafter referred to as "expropriation") in the territory of the other Contracting Party except for a public interest. The expropriation shall be carried out under due process of law, on a non-discriminatory basis and shall be accompanied by provisions for the payment of prompt, adequate and effective compensation. Such compensation shall amount to the fair market value of the investment expropriated immediately before the expropriation or the impending expropriation becomes public knowledge and shall include interest from the date of expropriation. The compensation shall be effectively realizable and transferable without delay in a freely convertible currency .

2] The provisions of Paragraph (1) of this Article shall also apply where a Contracting Party expropriates the assets of a company which is incorporated or constituted under the law in force in any part of its own territory, and in which investors of the other Contracting Party own shares .

3] Investors of either Contracting Party who have incurred losses of their investments in the territory of the other Contracting Party due to war or any other armed conflict, a state of national emergency, revolt, or riot shall be accorded, with respect to restitution, indemnification, compensation or other settlement, a treatment which is not less favourable than that accorded to its own investors or investors of any third state. Resulting payments shall be transferable in a freely convertible currency without undue delay.

ARTICLE 5

Transfer

1] Each Contracting Party shall allow the transfer in a freely convertible currency of:

a) the returns ;

b) the proceeds from the total or partial sale or liquidation of any investment by an investor of the other Contracting Party;

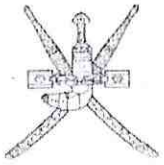

c) funds in repayment of loans related to an investment; and
d) the earnings of individuals, not being its nationals, who are allowed to work in connection with an investment in its territory and other amounts appropriated for the coverage of expenses connected with the management of the investment.

2] The Contracting Parties undertake to accord to transfers referred to in Paragraph (1) of this Article a treatment not less favourable than that accorded to such transfers originating from investments made by investors of any third state.

3] The transfer shall be allowed without delay and, in any event, within a period of time not exceeding one month from the date on which the request for the transfer is made.

4] Any transfers referred to in this Agreement shall be effected at the official exchange rate prevailing on the day of the transfer.

ARTICLE 6

Subrogation

If one Contracting Party or its designated agency makes a payment to any of its investors under a guarantee it has made in respect of an investment in the territory of the other Contracting Party, the latter Contracting Party shall, without prejudice to the rights of the former Contracting Party under Article 7, recognize the transfer of any right or title of such an investor to the former Contracting Party or its designated agency and the subrogation of the former Contracting Party or its designated agency to any such right or title.

ARTICLE 7

Settlement of Disputes between Contracting Parties

1] Disputes between the Contracting Parties concerning the interpretation or application of this Agreement shall, if possible, be settled amicably.

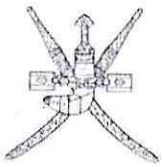

2] If a dispute cannot thus be settled within six months it shall, upon the request of either Contracting Party, be submitted to an ad hoc arbitral tribunal.

3] Such tribunal shall consist of three arbitrators. Within two months from the date on which either Contracting Party receives the written notice requesting arbitration from the other Contracting Party, each Contracting Party shall appoint one arbitrator. Those two arbitrators shall, within further two months, together select a third arbitrator who is a national of a third state which maintains diplomatic relations with both Contracting Parties. The third arbitrator shall be appointed by the two Contracting Parties as Chairman of the arbitral tribunal.

4] If the arbitral tribunal has not been constituted within four months from the date of the receipt of the written notice for arbitration, either Contracting Party may, in the absence of any other agreement, invite the President of the International Court of Justice to make the necessary appointments. If the President is a national of either Contracting Party or is otherwise prevented from discharging the said function, the next most senior member of the International Court of Justice who is not a national of either Contracting Party shall be invited to make the necessary appointments.

5] The arbitral tribunal shall determine its own procedures. The tribunal shall reach its decision in accordance with the provisions of this Agreement and the principles of international law and other relevant international agreements recognized by both Contracting Parties.

6] The arbitral tribunal shall reach its decision by majority vote. Such decision shall be final and binding. Each Contracting Party shall bear the costs of its own arbitrator and its counsel in the arbitral proceedings, the expenses of the Chairman and the remaining costs shall be borne in equal parts by both Contracting Parties unless the tribunal decides otherwise.

ARTICLE 8

Settlement of Investment Disputes

1] Any dispute concerning an investment between one Contracting Party and an investor of the other Contracting Party shall, if possible, be settled amicably.

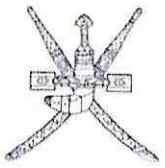

2] Each Contracting Party hereby consents to submit to the International Centre for Settlement of Investment Disputes for settlement by conciliation or arbitration under the Washington Convention of 18 March 1965 on the Settlement of Investment Disputes between States and Nationals of the other States any such dispute which has not been settled within six months following the date, on which the dispute has been raised by either party. If the parties to such a dispute have different opinions as to whether conciliation or arbitration is the more appropriate method of settlement, the investor shall have the right to choose.

3] For the purpose of this Article, any legal person which is constituted in accordance with the legislation of one Contracting Party and in which before a dispute arises the majority of shares are owned by investors of the other Contracting Party shall be treated, in accordance with Article 25 (2) (b) of the said Washington Convention, as a legal person of the other Contracting Party .

ARTICLE 9

Application of Other Rules

The provisions of this Agreement shall in no way restrict the rights and benefits which an investor of one Contracting Party enjoys under national or international law in the territory of the other Contracting Party.

ARTICLE 10

Applicability

This Agreement shall apply to all investments, whether made before or after its entry into force, but shall not apply to any dispute concerning an investment which arose, or any claim concerning an investment which was settled, before its entry into force.

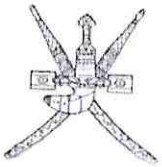

ARTICLE 11

Entry into Force, Duration and Termination

1] The Contracting Parties shall notify each other when the constitutional or legal requirements for the entry into force of this Agreement have been fulfilled. The Agreement shall enter into force thirty days after the date of receipt of the last notification.

2] This Agreement shall remain in force for a period of ten years and shall continue to remain in force thereafter for another similar period or periods unless either Contracting Party notifies the other Contracting Party of its decision to terminate this Agreement twelve months before its expiration.

3] In respect of investments made prior to the date when the notice of termination of this Agreement becomes effective, the provisions of Article 1 to 10 shall remain in force for a further period of twenty years from that date.

In witness whereof the undersigned, duly authorized to this effect, have signed this Agreement.

Done at Muscat on 13-07-1995 in duplicate in the Swedish, Arabic and English languages, the three texts being equally authentic. In case of any divergence in the interpretation of the provisions of this Agreement the English text shall prevail.

For the Government of
The Sultanate of Oman

For the Government of
The Kingdom of Sweden